

سعيد والجميل والبون يطالبون بنشر تقرير اللجنة الوزارية للمفقودين

بقرادوني: نيوف يحاول الإساءة إلى النظام السوري

لإساءة إلى النظام السوري وإلى العلاقات اللبنانية - السورية والعلاقات السورية - الكتائبية».

وأضاف: قام أمس الأول، نزار نيوف بعملية استعراضية فاستغل مناسبة عقد البطريرك صفيير مؤتمره الصحفي في باريس «ليظهر كيديته تجاه النظام السوري واستغلال اسم رفيقنا بطرس خوند، ونحن متيقنون من عدم صحة مزاعمه، ونحن نعرف بأن ما سماه «باللائحة - الوثيقة السرية» التي تتضمن ٣٣ اسما، هي قصة قديمة مضى عليها سنوات وقد جرى تداولها في بعض الأوساط قبل ان تثبت الأيام عدم صحتها».

وأضاف رئيس الكتائب لاستمرار هذا المعارض السوري الإتهام والتلاعب بالموضوع الإنساني والتلاعب بعواطف الأمهات والأزواج والآباء والأبناء تحقيقاً لأهداف سياسية واضحة المعالم، وفي علمنا بأنه من المعارضين الذين طلبوا اللجوء السياسي إلى دول عدة من دون نتيجة وهو يسعى إلى لفت النظر إلى أوضاعه عن طريق استغلال أي مناسبة تتصل بلبنان وسوريا للحصول على مثل هذا اللجوء.

وأكد بقرادوني حرص الكتائب على متابعة ملف بطرس خوند «وقد طمأنت عائلته بأن الحزب لم ولن ينس بطرس خوند حتى تنكشف الحقائق كاملة».

واننا إذ نطالب الحكومة بالإسراع في نشر التقرير، نحفظ بحق البرلماني عملاً بالمادة ١٤٧ من النظام الداخلي للمجلس».

من ناحيته، سارع رئيس حزب الكتائب اللبنانية كريم بقرادوني أمس، إلى الاتصال بزوجة بطرس خوند، عضو المكتب السياسي الكتائبي، الذي اختطف منذ عشر سنوات، نافياً ما تضمنته اللائحة التي قدمها المعارض السوري نزار نيوف، عن ان خوند موجود في المعتقلات السورية، وأن الحزب ما زال يعمل بكل الوسائل لجلاء قضية زوجها.

وأكد وزير التنمية الإدارية ان رئيس الحزب آنذاك المرحوم الدكتور جورج سعادة قام بالاتصالات اللازمة في هذا الشأن على أكثر من مستوى، وبصورة خاصة مع المسؤولين في كل من لبنان وسوريا، وقد تبين له والمكتب السياسي بأن الرفيق بطرس خوند غير موجود لا في السجون اللبنانية ولا في السورية. ومنذ ذلك الوقت، تطالعنا بين الفينة والفينة تصريحات من أطراف مختلفة تشير مباشرة أو مداورة إلى وجود الرفيق بطرس خوند في السجون السورية في محاولة مكشوفة لإخراج سوريا عن طريق استخدام بعض الاسماء - الرموز اللبنانية ومنهم اسم الرفيق بطرس خوند

مع تراكم السنوات.

وكانت السلطة خاضت تجربة أولى لمعالجة موضع المخفيين قسراً عبر لجنة أمنية برئاسة العميد أبو اسماعيل، انتهت عام ٢٠٠٠ إلى نتائج غير كافية ولا مرضية، بحيث اوصت باعلان وفاة جميع الذين استلمت استمارات بشأنهم ومضى على فقدانهم مدة أربع سنوات وما فوق. وثبت عدم صحة نتائجها بعد عودة احد المخفيين قسراً من الموصى باعلان وفاته من اسرافقت مدته العشر سنوات (بعد زيارة رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى بكركي في تشرين الثاني ٢٠٠٠)، كذلك استتعدت عائلة المعتقل جوزف اميل حويس جثة ابنها في تموز ٢٠٠٣. بعدها قامت الحكومة اللبنانية في الخامس من كانون الثاني ٢٠٠١ بتشكيل هيئة جديدة برئاسة الوزير فؤاد السعد عاد وتعاون ذوو أهالي المفقودين / المخفيين قسراً مع هذه الهيئة بكامل الإيجابية والجدية وقاموا بتقديم كل ما لديهم من معلومات ومستندات وأدلة تساهم في تسهيل عملها بالإضافة إلى احضار شهود عيان أدلوا بافادتهم أمامها فثبتت للجنة وجود عدد كبير من اللبنانيين قيد الإخفاء القسري، وعلى قيد الحياة بأعداد أكبر من تلك المعلنة إن في إسرائيل أو في سوريا.

طالب النواب فارس سعيد، بيار الجميل ومنصور غانم البون، الحكومة بالإسراع في نشر تقرير اللجنة الوزارية التي تشكلت برئاسة الوزير السابق فؤاد السعد لمعالجة ملف المفقودين والمعتقلين اللبنانيين معلنين احتفاظهم بحق مناقشته وبحق طلب التحقيق النيابي.

وجاء في بيان مشترك للنواب الثلاثة ان «الحديث كثر في الآونة الأخيرة عن موضوع المخفيين قسراً والمعتقلين في سجون المعتقلات السورية والإسرائيلية، ويشهد الرأي العام حركة تفاوض بين «حزب الله» وإسرائيل حول موضوع المعتقلين العرب في السجون الإسرائيلية».

كذلك فاجأ الصحفي السوري نزار نيوف أمس الأول، الرأي العام اللبناني والعالمي بشهادته أمام الكاردينال صفيير حول تأكيد وجود لبنانيين في المعتقلات السورية ومن بينهم بطرس خوند.

وكان قد طالبنا مرارا الحكومة اللبنانية بوضع حد لهذه المأساة الإنسانية، والكشف عن مضمون بيان اللجنة الوزارية برئاسة الوزير فؤاد السعد حول الموضوع، وتقدمنا باستجابات للحكومة اللبنانية بتاريخ ٢٣ / ٦ / ٢٠٠٣ بعدما غاب ملف المغيبين قسراً عن أولويات الحكومات المتعاقبة منذ الحرب، وتفاقمت المأساة

الفر ٣٠١٠٣